رأي عام منقاد:

وهو رأي السواد الاعظم من الشعب من الاميين والذين نالوا حظا ضئيلا من الثقافة. من غير القادرين على مواصلة الاطلاع والبحث ومن غير القادرين كذلك على متابعة الاحداق او النظر في بواطن الأمور او قراءة ما بين السطور وليس لهم قدرة على التحكم العقلي المنطقي. وانما كل ما يملكونه هو العواطف والانفعالات التي قد تتفجر في لحظة من اللحظات دون تميز بين الصالح والطالح. ويتاثر هؤلاء باجهزة الإعلام ويتقبلون كل ماينشر او يذاع دون تفكير كما يتقبلون الشائعات وهم عادة عرضة لحملات الدعاية.

ثالثا: تقسيم الرأي العام وفقا لمعيار الحجم:

رأي الاقلية:

وهو رأي مجموعة من الأفراد لم يظفروا بهذه الأغلبية. ولكن لرأيهم برغم كونهم اقلية أهمية كبرى في الحياة السياسية والاجتماعية بحيث لا يمكن اهماله او انكاره باي وجه من الوجوه. وغالبا ما يمثل رأي الاقلية ما يقل عن النصف في الجماعة. وقد يتحول هذا الرأي إلى رأي أغلبية وخاصة عندما تعمل على ان تكسب الجماهير وتغزوها بمبادئ جديدة لتظفر بالأغلبية، كما قد يتحول رأي الأغلبية إلى رأي اقلية.

الرأي الائتلافي:

ويقصد به رأي جملة من الاقليات المختلفة في اتجاهاتها والتي اجتمعت لتحقيق هدف معين تحت ظروف خاصة ويزول بزوال هذه الظروف الخارجية. وفي البلاد التي تكثر فيها الاحزاب السياسية يصعب في أحيان كثيرة الوصول إلى رأي الأغلبية فيكون الرأي الائتلافي. وتلعب القيادة او الزعامة الجاذبة دورا أساسيا في الوصول إلى الرأي الائتلافي خاصة في مرحلة الازمات التي يمر بها بلد معين. والرأي الائتلافي دليل على ان الجماعة لم تصل اغلبيتها بعد إلى رأي في أي مسالة من المسائل العامة.

رأي الأغلبية:

هو الذي يمثل مايزيد على نصف الجماعة. واذا كان حكم الأغلبية امرا مرغوبا فيه فان ذلك يعني ان تكون الأغلبية هي التي تحكم وان يكون لدى جمهور الناخبين من المعرفة والفهم ما يمكنهم من اتخاذ قراراتهم دون ان تكون هذه الأغلبية نتاج الدعاية المضللة ا التنسيق والاتفاق بين الجماعات الضاغطة او هدم قدرة الجمهور على فهم الحقائق التي ينبغي ان يكون رأيه بناء على أساسها. ورأي الأغلبية معرض لئن يكون اقلية. ومن عيوبه انه قد يركن إلى الكسل والخمول والنوم وبدع شنونه لفئة قليلة من غير الاكتفاء للتعبير عنه والقيام باعبائه.

والرأي العام لا يعني اجماع الأغلبية والاقلية على رأي واحد وانما يكون الرأي عاما حين تتصاع الاقلية لرأي الأغلبية. ولا يعني الانصياع هنا الانصياع القهري لرأي الأغلبية ولكن يعني اكتمال الديمقراطية. وهنا يمكن ان يقال: ان الديمقراطية تلخيص للادارة العامة. وداخل مفهوم العامة كما يقول البيج تاتي عمليات التفاعل والتاييد من الجماعة لأغلبية المواقف والتسامح بالنسبة لآراء الاقلية. حيث تكون الأغلبية ليست كافية والاجتماع ليس مطلوبا. وانما يستلزم رضا الاقلية ذلك الرضا الذي ينشا عن الاقتناع برأي الأغلبية.

الرأي العام الساحق والجامع:

هو رأي قريب من الاجماع ويقترب من العادات والعرف والتقاليد والمعتقدات وهو حالة من الاتفاق تصل اليها الجماعة او أكثريتها الساحقة بعد ان كانت في حالة من حالات اختلاف الرأي. اما الرأي العام الجامع فهو رأي كل أفراد الجماعة ويشكل الطابع العام للامة. ولهذا تقف الجماعة خلفه. وتمنع مناقشته لانها تعني مناقشة الجماعة في حقها في الحياة والوضع. وهو الرأي المستقر الذي لا يقبل النقد.

رابعا: تقسيم الرأي العام وفقا للنطاق الجغرافي:

الرأي العام النوعي:

وهو الرأي الذي يسود بين طائفه او فئة معينة من شعب بعينه او من مجموعة من الشعوب في قضية معينة يحتدم فيها الجدل وتهم هذه الطائفة او الفئة وتمس مصالحها او قيمها الأساسية مسا مباشرا.

ويقصد به اتجاهات الرأي العام التي تعبر عن قطاع معين من المجتمع واحد هذه التطبيقات ذلك الاصطلاح الذي يستخدم وهو الرأي العام الطبقي. وظاهر الرأي العام في تلك اللحظة تعبر عن مصالح طبقة او فئة معينة. وتجمع مثل هذه الفئات عادة عوامل دينية او عنصرية او طبيعية او اقتصادية او سياسية او ثقافية او فنية او مهنية.

وهذا الرأي كما يقول الدكتور مختار التهامي بعكس اثاره الخير او الشريرة على الرأي العام المحلي او الاقليمي. ولذلك ينبغي للباحث في ميول الرأي العام الا يهمل الاثار الخطيرة التي تترتب على الأفكار والآراء التي تسود بعض الفئات والعناصر المكونة للجماعة بشكل يهدد بانعزال هذه الفئات عن الجماعة. وينبغي ان نضع في حسباتنا دائما ان جذور الصهيونية انما نشات أساسا من تلك العزلة التي احاطت الاقليات اليهودية بها نفسها على العصور في مختلف البلدان.

الرأي العام المحلي:

وهو يعبر عن الرأي السائد في منطقة جغرافيا معينة مدينة او محافظة مثلا، ويرتبط هذا الرأي بالمجتمع المحلي ويستمد منه خصائصه، ويحدد الدكتور سمير حسين هذه الخصائص فيما يلي:

- الانتماء: وهو ظاهرة الشعور الشديد لدى الأشخاص بالانتماء للمجتمع المحلي.
- الصغر: بمعنى ان المجتمع ككل مكون وحدة مستقلة للملاحظة المباشرة كما يصلح أي جزء منه كالعائلة مثلا لمثل هذه الملاحظة.

- التجانس: بمعنى تشابه نشاط الأفراد والاتجاهاتهم على أساس المهن والمستوى الاجتماعي والاهتمامات المحلية المشتركة والسن والجنس ومستويات التعليم.
- الاكتفاء الذاتي: بمعنى ان جميع أنواع النشاط الاقتصادي والاجتماعي داخل المجتمع تستغرق كل حياة الفرد والجماعة.

فالرأي العام المحلي وان كان يتسم بهذه الخصائص الا انه يعكس بصفة عامة جميع صفات الرأي العام القومي لكن بدرجة أكثر نوعية، فهو يهتم بالمشاكل المحلية ويدور في ابعاد وتوترات ذاتية.

الرأي العام الوطني:

ويتميز الرأي العام الوطني بمجموعة من سمات اهمها:

- التجانس: حيث يمتلك جمعية من التراث والتقاليد فضلا عن تكافئه حول مفاهيم معينة واضحة ومحددة.
- امكانية التنبؤ به وابعاده وردود افعاله.

معالجة للمشاكل القومية:

ويعرفه الدكتور مختار التهامي بانه الرأي السائد بين أغلبية الشعب الواعية في فترة معينة بالنسبة لقضية او أكثر يحتدم فيها الجدل والنقاش وتمس مصالحها او قيمتها الإنسانية الأساسية مسا مباشرا.

الرأي العام العالمي:

وهو كما يعرفه "دانيال كولار" يقصد به الاتجاهات التي تسيطر على أكثر من مجتمع واحد او التي تعكس توافقا في المواقف بين أكثر من وحدة سياسية واحدة. اما الدكتور مختار التهامي فيعرفه بانه "الرأي السائد بين أغلبية شعوب العالم في فترة معينة نحو قضية او أكثر يحتدم فيها الجدل والنقاش وتمس مصالحها المشتركة او قيمها الأساسية مسا مباشرا. وهو في رأيه يمثل رأي الشعوب لا الحكومات ويعتبر

وثيق الصلة بالتطور الديمقراطي العالمي وبالحضارة الاستقلالية التحررية. فهو ظاهرة تلقائية او منظمة ويتكون نتيجة وجود مشكلة معينة في زمن معين تمس مسالة حساسة وهامة تتعلق بالمجتمع الإنساني ككل مثل قضايا السلوك والإنسانية والتفرقة العنصرية والوقاية من تلوث البيئة والاشعاعات الذرية. وقد يتشكل حول مشكلات وطنية مشتركة كما يقول تقرير لجنة ماكبرايد كالتخلف والجوع وسوء التغذية واوجه التعاون الاجتماعي وازمة الطاقة ومشكلات الشباب او حول قضايا ذات نطاق دولي كالتعاون من اجل التنمية ونزع السلاح واقامة نظام اقتصادي جديد".

وتوجد للرأي العام تقسيمات أُخرى نذكر منها:

الرأي العام الكامن:

وهو عكس الرأي العام الفعلي او الظاهر. وهو عبارة عن اتجاهات لم تتبلور بعد حيال قضية معينة او انه لم يحدث ما يثير هذه الاتجاهات. وعلى سبيل المثال فالرأي العام خلال فترة السلام يظل رأيا كامنا بالنسبة للحرب. لان قضية الحرب ليست امام اعين الناس بصفة مباشرة وذلك في الوقت الذي يكون لدى الناس وبصفة مستمرة اتجاهات يمكن ان تثار عند حدوث نزاع معين خصوصا اذا كان مصحوبا بالدعاية.

ويكون الرأي العام كامنا وغير ظاهر لاسباب سياسية او اجتماعية او نتيجة خوف الجماعة من مواقف التعبير عن رائها لانها ضد الاوضاع القانونية. وقد يظهر في شكل همسات خافتة لا تلبث ان تتفجر وتتحول إلى ثورة في حالات كثيرة وبالاخص حين تفشل الحكومات في ملاحظة الرأي العام الكامن والتكيف معه.

وهناك عوامل اجتماعية وسيكولوجية تعمل على تحويل الرأي العام غير الظاهر إلى رأي عام ظاهر منها:

- الرأي العام وينطلق استجابة للعامل السيكولوجي وهو عدم الاحتمال لشدة الحالة.

- رفع المواقف الاجتماعية او القانونية التي كانت تحول دون التعبير عن الرأي العام كموافقة الدولة او تشجيعها على ظهور آراء معينة كانت غير موجودة اصلا.
- تحول النظام السياسي من الخط الشمولي إلى نموذج أكثر ديمقراطي مما يعني الغاء او تخفيف القيود المفروضة على حرية التعبير.

الرأي العام المتوقع حدوثه:

وهو عكس الرأي العام الموجود بالفعل. فهو غير موجود اصلا. ولكن يتوقع وجوده عقب بعض الاحداث والمشاكل.. وهذا الرأي يهم القادة والزعماء ورجال الإعلام والعلاقات العامة. فعند صدور القرارات برفع اسعار الخبز مثلا يتوقع الخبراء ان يكون هناك رأي عام متوقع حدوثه مثل الاحتجاج على هذا التصرف في صورة مظاهرات او تخريب كما حدث في يناير 1977 في مصر عندما رفعت اسعار المواد الغذائية وفي الاردن عندما رفعت اسعار الخبر في عام.

ويتضح هنا دور وسائل الإعلام والزعماء والقادة في التأثير على الرأي العام المتوقع وشرح الاسباب الداعية إلى اتخاذ هذه الإجراءات وذلك قبل مخاطبة الشعب بها. وتؤدي مراكز بحوث الرأي العام دورا هاما في التنبؤ بالرأي العام المتوقع ظهوره.

الرأي العام السلبي:

وهنا ينظر الباحثون إلى الرأي العام حسب نشاطه وتأثير ومشاركته في السياسة العامة ويرتكز هذا التقسيم على افتراض وجود قطاع من الجمهور سلبي يكتفي بتلقي وجهات النظر والانسياق وراءها وهو يمثل الرأي العام المنقاد. اما الرأي العام الايجابي فيمثل عادة رأي المثقفين وقادة الرأي والذين يملكون خلفية فكرية ويستطيعون فهم حقائق الأمور وتفسيرها.. ولا يتاثرون بوسائل الإعلام بل هم الذي يؤثرون فيها بأفكارهم.

والمعلومات عن الشعب يؤدي إلى الاضرار بالحكومة اذ يؤثر على قدرتها على التعبئة الاجتماعية اذ لا تلبث انه تنشر الشائعات التي تؤدي إلى تقلبات في اتجاهات الرأي العام نحو تاييده للقرارات العامة. ولذلك فان القضاء على الشائعات من خلال سياسة عرض الحقائق يخلق تاييد وتفهما من الرأي العام للسلطة الحاكمة ويساعد من ثم على تضافر الجهود لتحقيق اهداف السياسات الاقتصادية والاجتماعية.